فتصريح اصحابنا بالمرض العام بمنزلة تصريحهم بالوبا اقول فيه ان الطاعون غير الوبا
وانما عبر عنه بالوبا لانه يكثر في الوبا كما في الهدى ووجهه ان الوبا هو المرض العام والطاعون
ليس مرضا كما قدمناه بل هو قرح وخز الجن والدعا بجوم الامراض ليست الباصالة
الدعا بالباها للسببية وعند المالكية روايتان والمرجح عندهم اقول الذي في خط المص
والمرجح منها وبه علم جواز الدعا برفعه اقول فيه نظر وصرح ابن حجر بان الاجتماع
للدعا برفعه بدعة اقول ما قاله ابن حجر هو الحق الذي لاسترة فيه فان تعريف البدعة صادق
عليه التحريم فاعلم يستنبط مثل الرطوبات القضائية اقول ليس لهذا وما
عطف عليه ما اوصى الاطبا بالتحرز منه بل مما امر وابه اول شئ يبدا به في علاج الطاعون
الثريد اقول قال العلامة ابن القيم في كتابه الهدى هذه القروح والاورام والجراحات
هي اثار الطاعون وليست نفسه ولكن قائم تدل منه الاطبا الا اثر الظ جعلوا نفس
الطاعون والطاعون يعبر به عن ثلاثة امور احدها هذا الاثر الظ وهذا الذي ذكره
الاطبا والثاني الموت الحادث عنه وهو المراد بالحديث الصحيح في قوله الطاعون
شهادة لكل مسلم الثالث السبب الفاعل لهذا الذا وقد ورد في الحديث الصحيح انه بقية
رجز ارسل على بني اسرائيل وورد فيه انه وخز الجن وجا انه دعوة نبي الله فليراجع فثم
فوايد هي في الحقيقة فرائد والشرد البضم المعجمة كما في تحفة الراغبين وهو يفيد جواز
الفرار من الطاعون الخ اقول في الافادة نظر لمن تدبر بخلاف من بارز رجلا الخ
قيل قد يكون الغالب الهلاك فيمن بارز رجلا واحدا نظر خصوصا اذا كان نفر الكفار
اقوى واشجع من قرينه الهم الان يخرج الى جماعة يجب عزله يحمل عزله اقول
لامقابلة بين الوجوب والحسن كلية حتى يحمل العطف باو نقل السبكي الاجماع على
ان الكنيسة الخ قال بعضهم يشكل على هذا ما ذكره المص في القواعد من ان الامام اذا
راى شيأ مهما اوعزله فللثاني تغييره وهيئة كان من الامور العامة الخ الان يحمل الاجماع
على المذهبي ويقال ان اعادة الكنايس ليس من الامور العامة بجاره رويلة بفتح الزاي
كما في الخطط نقلها الشيخ محمد بن الياس حين اجتمع عالما مصر في عصره وصاحبه ماحكم
به شيخ كتب بعضهم في ذلك رسايل وبالفواجب وجوب منعهم عن الاجتماع بها الا لاب
السفيه الخ اقول في الاستثنا نظر لان فرض الكلام السابق في الفسق لا في السفه والسفه

لا

لايستلزم الفسق كما سياتي قريبا ويوسع في النفقة الذي في خط المصروف في النفقة
من عارته التبذير والاسراف اقول الفرق بينهما ان التبذير تجاوز في موقع الحق فهو جهل
بمواقع الحقوق والاسراف تجاوز في الكمية فهو جهل بمقادير الحقوق وكره صاحب الكشاف
في سورة الاسرا وان يتصرف عطف على التبذير بحسب المعنى والتقدير الفيه من عارته
ان يبذر وان يتصرف تصرفا لا الغرض لما قال القاضي اي من انه اذا فسق لايتصرف وانما
يستحقه لانكره الصلاة على ميت موضوع على دكان اقول بحيث يحاذي جزا من الميت
فان لم يكن الدكان عاليا بحيث لايحاذي جزا من الميت فالصلاة غير صحيحة لان محاذاة
جزء من الميت ركن كما في التحفة لانه معلل بالتشبه باهل الكتاب قيل عليه لم يقتصر
الشارح على التشبه باهل الكتاب بل علل به بعلتين هذه واختلاف المكان وهو لهذا موجود
ولانه لم يعهد في القديم اقول اختلاف المكان مفسد للاقتدا الموجب للكراهة فكيف يصح
التعليل به للكراهة والجواب ان ذلك مفسد للاقتدا في اصل الصلاة ذات الركوع اما في
صلاة الجنازة ففيه خلاف كما في شرح النقاية للعلامة القهستاني وحينئذ يكون التعليل به على
احد القولين الفرق بين علم القضا وفقه القضا فرق ما الخ الفرق مبتدا وقوله فرق
ما الخ خبره باضافة فرق الى ما والفرق الذي بين الاخص والاعم انه يلزم من وجود الاخص
وجود الاعم ولا يلزم من وجود الاعم وجود الاخص ويلزم من نفي الاعم نفي الاخص ولا يلزم
من نفي الاخص نفي الاعم شروط الاعمام المتفق عليها ثمانية الخ اقول في دعوى الاتفاق
على الثمانية نظر فقد ذكر الطرسوسي في كتابه تحفة الترك ويجب ان يعمل في الملل قال الامام
واصحابه رحمهم الله تعالى يشترط في صحة تولية السلطان ان يكون قرشيا واجتهد ولا عدلا
بل يجب التقليد من السلطان العادل والجائر واصل قصة معاوية رضي الله عنه فان الصحابة
رضي الله تعالى عنهم تقلدوا من معاوية الاعمال بعد ما اظهر مع علي رضي الله تعالى عنه وتوبته ثم قال
بعد ان نقل عن الشافعية اشتراط هذه الشروط وهذا لايوجد في الترك ولا في العجم فلا تصح
سلطنة الترك عندهم ولا يصح توليتهم للقضا من الترك على مذهبهم وفي هذا القول من الضرر
مالا يخفى وفيه من الازراء للسلطان وصرف الرغبة عنه وبهاية فحالة الجند له مالا يخفى
ولهذا قدما هنا اوفق للترك من مذهب الشافعية اهو في سياسة الدنيا والدين
لسعيد بن عمر الاقصرائي الشروط التي تقتضي الصلاحية للامامة نوعان فنوع يشترط